محللون لـ"القدس العربي": الخليج سيكون محور النفوذ الصيني الجديد وسيعيد ترتيب التوازنات الدولية

منذ 20 ساعة

لندن- "القدس العربي":

تتصاعد التحركات الصينية في الخليج العربي بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة، إذ تتجاوز العلاقات التقليدية لمجرد شراء الطاقة أو الاستثمار التجاري، نحو شراكات استراتيجية متعددة الأبعاد تجمع الاقتصاد، الطاقة، التمويل، والتقنيات الحديثة.

تشير معطيات متقاطعة من مراكز أبحاث دولية ومصادر دبلوماسية إلى أن الصين تعمل على بناء شبكة نفوذ هادئة ومستدامة في المنطقة، تهدف إلى إعادة صياغة النظام الدولي من دون مواجهة مباشرة مع القوى الغربية.

يرتبط هذا التوسع الصيني بخطط طويلة الأمد لإدماج الخليج في مسارات الحزام والطريق، حيث أصبحت الموانئ الخليجية نقاط ربط مركزية تربط آسيا وأفريقيا وأوروبا، فيما تسعى الشركات الخليجية إلى الانخراط في سلاسل تصنيع واستثمارات استراتيجية صينية.

ويتزامن ذلك مع تعزيز استخدام اليوان الصيني في تسويات الطاقة والمشاريع الاستثمارية، إلى جانب شراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية.

ويشير المحلل السياسي في وكالة أنباء الصين "شينخوا" جيانغ مي لـ"القدس العربي" إلى أن "الاستراتيجية الصينية تعتمد على النفوذ بلا صدام، إذ تستثمر بكين في الشراكات الاقتصادية والتقنية لتوسيع حضورها العالمي".

يمثل الخليج لوحة تحكم مهمة في إعادة برمجة النظام الدولي، ومن ينجح في بناء جسور قوية مع دول المنطقة يحصل على موقع جيوسياسي محوري دون الحاجة لمواجهات عسكرية.

يستفيد هذا التوجه من التحولات الدولية الراهنة، التي تتسم بتصاعد الانعزالية الأمريكية وتراجع الثقة الأوروبية في القيادة التقليدية للغرب، ما يمنح بكين فرصة لتعزيز نفوذها في منطقة حيوية من دون مواجهة مباشرة.

وتتعاظم أهمية الخليج لدى الصين كمنطقة تستطيع من خلالها التأثير في السياسات الاقتصادية والطاقة العالمية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه دوله في تمويل المشاريع الاستراتيجية في آسيا وأفريقيا.

ويشير الصحافي الأردني في وكالة الأنباء الأردنية د. جمال البواريد في حديثه لـ"القدس العربي" إلى أن "الصين لا تسعى للهيمنة المباشرة، بل لإعادة ترتيب مراكز النفوذ الاقتصادية والسياسية. العلاقة مع دول الخليج تعتمد على شراكة طويلة الأمد تشمل استثمارات في الطاقة، النقل، والصناعات الاستراتيجية، فيما تساهم في ربط الموانئ الخليجية بممرات الحزام والطريق، ما يمنحها دوراً محورياً في حركة التجارة العالمية".

تظهر المؤشرات أن الصين تتجنب التصعيد العسكري في المنطقة، وتعمل على بناء تحالفات اقتصادية متعددة المستويات، تشمل تسعير

الطاقة بعملات مختلفة عن الدولار، وتوسيع التعاون بين الصناديق السيادية الخليجية والمشاريع الصينية في الخارج.

يخلق هذا التوجه تحولا في هيكل النفوذ التقليدي في الخليج، الذي ظل لفترة طويلة محوريًا للولايات المتحدة في مجال الأمن والتمويل.

يركز هذا التحرك على بناء تأثير طويل الأمد في السياسة الدولية من خلال التنسيق غير الرسمي في مؤسسات عالمية، بما في ذلك الملفات المتعلقة بالطاقة والمناخ والتمويل العالمي.

وتفيد مصادر دبلوماسية بأن هذه التحركات قد تعيد تشكيل أنماط التصويت والتحالفات داخل المنظمات الدولية في السنوات المقبلة، ما يجعل الخليج لاعباً مؤثراً في إعادة تشكيل النظام الدولي، وليس مجرد ساحة للتنافس بين القوى الكبرى.

ويضيف جيانغ مي: "الصين تركز على تعزيز الشراكات الاقتصادية والتقنية لتصبح طرفاً لا يمكن الاستغناء عنه في صياغة قواعد الاقتصاد والسياسة الدولية. هذا النهج يمنح دول الخليج خيارات أوسع لتنويع شراكاتها العالمية وتقليل الاعتماد على محور واحد، في ظل التغيرات المتسارعة في السياسات الدولية".

تُظهر الوثائق التي اطلع عليها التحقيق، أن الصين تعمل على دمج شركات خليجية في مشاريع تصنيع استراتيجية، وربط الموانئ الخليجية بشبكات سكك حديد تربط بين القارات، وهو ما يعزز الدور الجيوسياسي للمنطقة.

وفي الوقت ذاته، يشير د. جمال البواريد إلى أن "هذه التحركات تعكس قدرة الصين على إدارة النفوذ بهدوء وفعالية، بعيداً عن التوترات العسكرية، بما يتيح للدول الخليجية الاستفادة من شراكات متنوعة في مجالات الاستثمار والطاقة والتكنولوجيا".

تمثل استراتيجية الصين في الخليج نموذجاً جديداً لإعادة توزيع النفوذ الدولي من خلال أدوات اقتصادية وتقنية، بعيداً عن المواجهة المباشرة،

وتعكس تحولاً في طبيعة القوة العالمية، حيث أصبح النفوذ الاقتصادي والتقني وسيلة لإعادة صياغة التحالفات الدولية.

وتظل المراقبة الدولية مركزة على قدرة الصين على تعزيز نفوذها في المنطقة، مع مراعاة ردود الفعل الأمريكية والغربية، التي تتعامل مع التحول بهدوء وحذر شديد.

يؤكد المحللون أن التحول في موازين القوى يتم في الغالب داخل غرف التفاهمات الاقتصادية والسياسية، وليس في ساحات القتال، وأن الخليج أصبح مركزاً لاستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى صياغة مرحلة دولية جديدة، يمكن أن تؤثر على نظم التمويل والطاقة والسياسة العالمية لعقود قادمة.

كلمات مفتاحية

الصين | خالد الطوالبة | دول الخليج

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق